بحل كهذا ولا نترك مجالا للاوهام الحسابية بأن تسيطر على رؤيانا السياسية .

— يعمد الكاتب اكثر من مرة الى التأكيد على الاختلاف بين الوضع الجزائري والوضع الفلسطيني . فيقول : « ان الفدائيين يتمادون في اقامة تشبيه بين عملهم وعمل جبهة التحرير الجزائرية ولكن اذا تمكنت الجبهة من ارغام الفرنسيين على التخلي عن سيطرتهم على الجزائر ، فلن يقوى اي عمل ارهابي على ارغامهم على التخلي عن سيادتهم على فرنسا» (ص ٤٤ والفكرة نفسها معادة ص ٢٠٥) . الكاتب نفسه يقيم هنا تشبيها خادعا بين وضع الفرنسيين في فرنسا ووضع الصهاينة في فلسطين . ويريد بتشبيهه هذا ان يضفي شرعية تاريخية على عملية استعمارية لم يمض ربع قرن على تتويجها بقيام الدولة. ورغم فجاجة هذا التشبيه ، الا انه كثيرا ما يؤثر على الاوساط البسيطة والقليلة الاطلاع ، التي اعتادت ان تعتبر اسرائيل دولة مثل غيرها .

— يقول هركابي : « ان اسرائيل اعترفت بالفلسطينيين بمجرد قبولها بمشروع التقسيم عام ١٩٤٧ الذي نادى بخلق دولة فلسطينية مجاورة » (ص ١٠٢) . والولايات المتحدة اعترفت بوجود الفيتناميين بمجرد القائها القنابل عليهم . يكاد المنطقان يتشابهان . علما بأن كل المعلومات تشير الى رفض كافة المسؤولين الصهاينة الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني حتى هذه اللحظة . وتصريحات مئير الاخيرة ترفض حتى فكرة تمثيل هذا الشعب خارج اسرائيل والاردن .

وفي النهاية سننبري لمناقشة تعليقات الكاتب حول بعض مواد الميثاق الوطني الفلسطيني (وبالذات المواد ٦ ، ١٢ و٢٣) . المادة السادسة التي يعود لها الكاتب بمناسبة وبدون مناسبة أصبحت احدى المجالات الرئيسية للاعلام الصهيوني المضاد لفكر المقاومة واهدافها . ماذا تقول هذه المادة ؟

« اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لهما يعتبرون فلسطينيين » .

وماذا يستنتج منها الكاتب ؟

ان الفلسطينيين يعتبرون اليهود الذين أتوا الى فلسطين بعد ١٩٤٧ اجانب ولا بد من طردهم بعد التحرير (ص ١١٢) . وفي مكان آخر يعيد الكاتب تاريخ فلسطينية اليهود الى ١٩١٧ ، اي ان اليهود الذين أتوا بعد وعد بلفور لن يعتبروا فلسطينيين ولن يسمح لهم بالتالي بالبقاء (ص ٣٤) . ويعود هو والعديد من الدعائيين الصهيونيين مرارا على هذه المادة ليؤكدوا للقارىء الاجنبي — ولليهودي كذلك — بأن شعار فلسطين الديموقراطية ليس الا خدعة يستعملها الفلسطينيون للاعلام الخارجي ، بينما يقررون غير ذلك في مجالسهم الوطنية .

ورغم محاولات الربط المفتعل بين فقرات متباعدة يسهل الرد على هذه الافتراضات . فالميثاق الوطني أراد في المادة ٥ ان يحدد من من العرب وفي المادة ٦ من من اليهود فلسطينيون . اي من يحق له الانتماء الى الشخصية الفلسطينية حاليا وليس من يحق له البقاء على ارض فلسطين بعد تحريرها . وهذا التحديد له علاقة بالمؤسسات الحالية القائمة وليس بمؤسسات المستقبل . ومن الواضح اننا لا يمكن ان نعتبر اليهودي الفرنسي فلسطينيا بالمعنى المحدد حاليا الا اذا أراد هو ذلك . وهنا تطرح قضية اليهود غير الفلسطينيين او بشكل اكثر تحديدا اليهود غير العرب الذين اصبحت لهم ثقافة مميزة وانتماء يحتاج الى تحديد اكثر في المستقبل في اطار الدولة الديموقراطية . وقد قامت المنظمات الفدائية الرئيسية بتحديد رؤياها في كتابات وتصريحات عدة مطالبة ببقاء كافة السكان الذين يرضون بالتخلي عن المواقف الشوفينية الصهيونية وبالتعايش مع السكان الاصليين في ظل نظام ديموقراطي تقدمي . وهنا قد يتساءل هركابي اذا عنى هذا الموقف استثناء الصهيونيين من هذه الدولة . والجواب هو انه في دولة ديموقراطية حقا تحرم كافة الفئات الرجعية من مستغلين وعنصريين من ان يمارسوا ما يسمونه حريتهم على حساب حرية ومصالح الشعب بمجمله ذلك ان الحرية كل لا يتجزأ . ونظرا لطبيعة الصهيونية العدائية لكل ما هو عربي ، والمرتبطة بالرأسمال والامبريالية العالميتين والمتناقضة مع امن وسلام شعوب المنطقة ، فلا يمكن ان يشمل حق تقرير المصير للفئات المشكلة للدولة الديموقراطية **انبياء** هذه الايديولوجية .

ولا بد من الاشارة مرة اخرى الى ان التركيز على البرنامج الفلسطيني لمستقبل اليهود يقصد منه